في اسرائيل، وبخاصة الناجمة عن التعاقدات المستمرة بين الشركات الاسرائيلية والمشاغل في الارض المحتلة، وفي المقابل شجعت اسرائيل وبوسائل عدة، استيراد المنتوجات الاسرائيلية، حيث وضعت العراقيل أمام الاستيراد من خارج الاقتصاد الاسرائيلي، وأصبح التبادل التجاري الخارجي للارض المحتلة يتمّ، بالدرجة الاولى، مع اسرائيل. وكانت النتيجة الحتمية لهذا التطوّر ان أصبح الاقتصاد المحلي ينتج ما يطلب منه للاقتصاد الاسرائيلي وليس السلع الضرورية للاقتصاد المحلي.

٦ ـ تدنّي الانفاق الحكومي: تلعب الدولة في المجتمعات النامية دوراً هاماً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من طريق إنشاء وتطوير البنية التحتية من جهة، والاستثمار المباشر في القطاعات الاقتصادية ذات المردود المالي المتدنّي من جهة أخرى، إضافة الى استخدامها للسياسة المالية كاحدى وسائل تشجيع الاستثمارات الخاصة. وينعكس نشاط الدولة هذا في حجم وتوزيع الموازنة العامة.

وبالنسبة للوضع في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، لم تنشر السلطات العسكرية طوال سنوات الاحتلال موازنة خاصة بها، خصوصاً في ما يتعلق بحجم الايرادات العامة. الّا ان السلطات قامت بنشر أرقام متعلقة بحجم الانفاق الجاري والانفاق الانمائي في الارض المحتلة للسنوات ١٩٨٤ ـ ١٩٨٦، اضافة الى نشر موازنة غير متكاملة للسنوات ١٩٨٩ ـ ١٩٩١[١٨].

وتبيّن الارقام ان آثار الانفاق الحكومي الاسرائيلي في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة بقيت محدودة للغاية، حيث ان الانفاق لم يتم في القطاعات الاقتصادية (القطاعات الانتاجية الاساسية) التي هي بحاجة الى هذا الانفاق، والذي يمكن ان ينجم عنه آثار اقتصادية مضاعفة للناتج المحلي الاجمالي، إضافة الى ان حجم هذا الانفاق متدنٍ للغاية، ناهيك عن تدنّي الانفاق الاستثماري الذي بلغ في العام ١٩٨٦ مثلاً حوالى ثلاثة ملايين دولار، وفي العام ١٩٩١ حوالى خمسة مليون دولار فقط[١٩]. ويظهر ذلك، الاهمال المتعمد في تطوير البنية التحتية في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، ليبقى اقتصاد الاراضي الفلسطينية المحتلة بلا بنية تحتية تذكر، سواء في القطاع الصناعي أو الزراعي أو الاجتماعي أو الثقافي أو التربوي أو الصحي.

أثر الاجراءات الاسرائيلية

أدّت الاجراءات الاسرائيلية الى تقليص مصادر نمو اقتصاد الارض المحتلة، فاستولت على جزء كبير من المياه والاراضي الزراعية، وأغلقت البنوك العربية معيقة بذلك التراكم الرأسمالي. وقامت بجباية الضرائب التعسفية واستقطاب العمال العرب الى الاقتصاد الاسرائيلي. وإستولت على الاسواق المحلية وأعاقت التصدير، الامر الذي أدّى، بصورة تدريجية، الى عرقلة النمو الاقتصادي في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة.

وقد بدأ اثر الاجراءات الاسرائيلية السلبي على الاقتصاد الفلسطيني يتبلور منذ النصف الثاني من السبعينات وحتى أوائل الثمانينات، الامر الذي انعكس في معدّلات نمو متواضعة. وفي بداية الثمانينات بدأ الاقتصاد الفلسطيني يدخل في مرحلة ركود اقتصادي ثم استيراده من الاقتصاد الاسرائيلي بواسطة قنوات التأثير المذكورة أعلاه، بحيث أصبح الناتج القومي الاجمالي والناتج المحلي الاجمالي للفرد الواحد في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة في منتصف الثمانينات أدنى ممّا كان